

وفي الهداية وقيل يؤخذ في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد
 احتياطاً وقال قاضي خان وعن الشيخ الإمام أبي حفص
 الكبير الكنجاري أنه أخذ بقوله **قوله** والعصا
 إذا طبخ حتى ذهب أقل من ثلثيه قال في الهداية حرام
 عندنا إذا غلغ واشتد وقذف بالزبد وإذا اشتد
 على الاختلاف **قلت** وقد تقدم الصحيح وقال
 قاضي خان ما لعنب إذا طبخ أد في طبخة وهو البادق
 محل شربه مادام حلوا عند الكحل وإذا غلغ واشتد
 وقذف بالزبد يحرم قليلاً وكثيره ولا يفسق شراؤه
 ولا يكفر مسخه ولا يجد شربه مالم يسكر منه
قوله ونبيع التمور والزبيب إذا اشتد قال في الهداية
 أما نبيع التمور وهو السكر وهو الذي من ماء التمر أي الرطب
 فهو حرام مكروه وأما نبيع الزبيب وهو الذي من ماء
 الزبيب وهو حرام إذا اشتد وغلغ **قوله** ونبيذ
 التمور والزبيب إذا طبخ كل واحد منهما أد في طبخ حلال
 وإن اشتد أي إذا شربه منه ما يغلب على ظنه أنه لا يسكره
 من غير أن يحوّل إلى نبيذ وهذا عند أبي حنيفة

والن

وأبي يوسف وعن محمد بن عيسى رواية في رواية شربه حرام
 لكن لا يجد إلا إذا سكر منه وفي رواية قال لا حرمة ولا
 شربه منه والصحيح قولهما وقال في مختارات التنازل
 والصحيح قولهما واعتد المحمدي والنسفي والموسلي
 وصدر الشريعة ونبيذ العسل والذنب والخطة والشعير
 والدن حلال وإن لم يطبخ قال قاضي خان وإن لم يطبخ
 فغلغ واشتد وقذف بالزبد عن أبي حنيفة وأبي يوسف فيه
 روايتان والصحيح أنه محل شربه إلا القمح المسكر
 وإن طبخ أد في طبخة حل شربه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 واختلف المشايخ في قول محمد بن عبد الله بعض محل شربه إلا القمح
 القمح المسكر والصحيح من قول محمد أنه يحرم شربه
 واعتد قولهما الإمام البرهان والنسفي وصدر الشريعة وقيل
 في مختارات التنازل ولا يجد شراؤه عندهما وإن سكر منه
 ولا يقع طلاقه إذا سكر منه ولا يصح أنه يجد وعن محمد
 أنه حرام يجد شراؤه إذا سكر منه ويقع طلاقه ولا يصح
 فيه قول محمد محل على إرادة الحد والطلاق لأنه صحيح قولهما
 في محل النبيذ من التمور والزبيب وعما الأصل فصحيح قولهما